

الاول والاضيق على الحال وترها كما في التنج خطا عند عبد القاهر ومضاهيا
الكشاف وضعف عند بعض ومن القاهر وقال غيره عدم جواز القعود

والا يمكن في الاذان بان يزيد وينقص جرفا او كنية طامنا للحركات والمدار
لخصيص الصوت وقال شمس الايمية لا بأس به في المتعديتين ولا يرجع خلافه للثابت

والان يرجع في الاذان انما في صوته بالشهادتين بعد اخذ فيهما كما ويجوز
وجهه في المتعديتين يعني على الصلوة وحج على الفداء في خمسة فلاحق ونسب
في الثانية في الكفاية ولا يصح وقيل يجوز في كل ما بينهما وسيرة وحج من سائر الافعال

بمعنى قول فقهاء على نحتها لانه للثابتين كالت والواحد قد يدبر مع هذا بمعنى
اسرع فيجاء بان معنى الجواز الاول فيعكف على تان بمعنى الجواز الثاني فيعكف على الواجب
وانه بمعنى ان يعكف نفسه وحكي سبوق عنك لفظ ان بعض العرب يقول
حج على الصلوة واستوفى الجهر بحال قوله فيه وان رتبتم اعلاوه مع بقية
المؤذن في مقامة يستلزم المؤذن في المبدنة عند الخليلين ويجوز
راشه من الكوة اليمنى ويقول حج على الصلوة مرتين ثم الكوة اليسرى ويقول حج
على الفداء مرتين والاقامة افعالها فاعبى تشبها ونفق وانها تفض
شتمها الاذان الاخذ عند غيره ينتم اليها ويغوز فيها ويهضمها لادائها والتأ
بداء من العين كما عده من الفاء وقد يجد في اقامة المضان الذي مقامها لقوله
والخلفك عند الريم الذي وعدوا وهي افضل من الاذان • قوله فيها
ذكر من كونه سنة مؤكدة للفرائض فقط وغيره في كونه منجى مشى وقال الشافعي
حج فرائض غير اذى الا قوله قد قامت الصلوة في السبوعين ابراهيم ان اولها
معاوية وقال المجاهد كان الاقامة منجى فافزها بعض العلماء للحد الحجة لهم
لكن يتخذ اي سرخ وهما في الفداء ان الخلد في السنة حتى لو ترك يستقبلها

الاول والاضيق على الحال وترها كما في التنج خطا عند عبد القاهر ومضاهيا
الكشاف وضعف عند بعض ومن القاهر وقال غيره عدم جواز القعود

يستقبلها والفقهاء من الخط الهداية انه منجى كما تسبق في الاذان وترد عطف
على جملته ايضا وقام الصلوة مرتين بعد الفداء وقامة غير المؤذن
مع حضوره مكروه عند الشافعي رحمه الله وان رضي بها عندنا كما ان طريقت
وانما يكبر خطا ولا يكتم عطف على الكسندر فيهما اي في الاذان والاقامة
لان اثنائهما ولا في اثنائهما في الفداء صفة لكل يحله من سيرة بلهذه الاستقبال
والثوب من ثياب الرجل حجج او ثياب النساء حجج وقيل للتبويب اي لاشارة بالثوب
للإعارة من الاذنة بين الاذان والاقامة حسن عند المتأخرين على المتأخرين
في كل صلوة الا في المغرب وقد اخذ ابو يوسف رحمه الله الامم ان يقول له الشارة من
ايها الامم حجج على الصلوة حجج على الفداء واستكره ذلك محمد بن ابي القاسم الشافعي
ان يعزله في الجهر بالحقبة الصلوة حجج من التوق مرتين كذا في المهدب والوسيط
فقول القلم انه مشروخ فيه ولهدايته مكروه لانها لا تجوز في طريقتهم واستعمل
اصحابه على انه سنة لانه حج عن علي بن محمد وانه طريق الشافعية ويجلس
المؤذن في كل صلاة بيها أي في الاذان والاقامة والوصول مكروه لقوله عليه السلام
لباره لا يجعل بين ذلك واقامة قدما يفرخ الاجل من كل ما لانه في المغرب عنده
والاستسنة ينصرف الى الكلام من على وجه التنازع في المغرب عنده سبكت فاما
قدما يماكن فيه من قراءة ثلث آيات قضايا واية طويلة وقيل قدما يخطى
ثلث خطوات وعندنا الجبل فيه ايضا قد جلست ما بين الخليلين لان الخليلية
سرت الفصل كما في النظية وفي الفداء لوفعل المؤذن كما قاله مكره عنده ولو
كما قالوا يكره عندهم او قال اشافعي ومالك انه لا يوصل بينهما في المغرب ويكسرين
عزله في تقدير الفصل بينهما في كل وقت وقد ذكر في الفداء خاصة ويجوز ان القامته
اذا كانت وحدة ويقدم ايضا وعدها لك والشافعي في كيفية الاقامة وكذا اذا

فعل